



حازم المدني  
Hazim Al Madani  
محامون ومستشارون قانونيون  
Attorneys & Legal Consultants

## مطالبة مالية لعدم سداد المديونية





## مطالبة مالية لعدم سداد المديونية

### موضوع القضية:

مطالبة مالية أقيمت من موكلتنا شركة (ك) ضد شركة (و) ، طالبت فيها بسداد المديونية المستحقة، والتي نتجت عن إخلال المدعى عليها بالتزاماتها التعاقدية طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين وموضوعه توريد بضاعة (أجهزة ومنتجات) .

### ملخص القضية:

لم تلتزم الشركة المدعى عليها بسداد فواتير بقيمة (413,425.21) أربعمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون ريال سعودي، وواحد وعشرون هللة، كمقابل مالي متبقي من ثمن توريدات الأجهزة والمنتجات، التي قامت موكلتنا بتوريدها إليها، الأمر الذي حدى بموكلتنا اللجوء إلينا لدعمها في هذه الدعوى، التي انتهت بها الأمر إلى الحكم لصالح موكلتنا بكامل المطالبة المالية.

### التفاصيل:

قمنا بتسجيل دعوى قضائية أمام المحكمة التجارية بالرياض موضوعها بأنه قامت موكلتنا (الشركة المدعية)، بتوريد أجهزة ومنتجات للشركة المدعى عليها، سددت الشركة المدعى عليها جزء بسيط من ثمنها، ثم أخلت بالتزاماتها التعاقدية المنصوص عليها في عقد التوريد المبرم بينها وبين موكلتنا، ولم تلتزم بدفع المقابل المالي المتبقي كتمت لتلك الأجهزة والمنتجات والمقدر بـ (413,425.21) أربعمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون ريال سعودي، وواحد وعشرون هللة، وقدمنا من جانبنا الفواتير المثبتة لمديونية الشركة المدعى عليها لموكلتنا، وبعد توجيه الأسئلة والاستفسارات لممثل الشركة المدعى عليها، حول تلك الفواتير، أفادها بالإجابات التي لا تحمل بين طياتها سوى التناقض والتعارض تارة والهروب من أسئلة واستفسارات المحكمة تارة أخرى، إضافة إلى ذلك أنكرت الشركة المدعى عليها توقيعها على تلك الفواتير ، ومن هذا المنطلق طالبنا المحكمة بعمل مطابقة بين أختام وتواقيع الشركة المدعى عليها القديمة في سابق التعاملات التجارية، وبين توقيعاتها وأختامها على الفواتير محل الدعوى، فأثبتت وأكدت المطابقة بين الأختام والتواقيع صحة توقيع وختم الشركة المدعى عليها الفواتير ، وهذا فيما يتعلق بالفواتير المثبتة لاستحقاق موكلتنا للمقابل المالي المتبقي من ثمن توريد الأجهزة والمنتجات للشركة المدعى عليها، ونتيجة لذلك، انتهت المحكمة إلى إصدار حكمها لصالح موكلتنا (الشركة المدعية) .

### حكم المحكمة:

انتهت الدائرة التجارية الثالثة بالمحكمة التجارية بالرياض، إلى إصدار حكمها بإلزام الشركة المدعى عليها بدفع المتبقي من المقابل المالي كتمن للأجهزة والمنتجات التي قامت موكلتنا بتوريدها للشركة المدعى عليها، حيث يقدر مبلغ المقابل المالي المتبقي بـ (413,425.21) أربعمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون ريال سعودي، وواحد وعشرون هللة.

تاريخ الحكم: 2018

## هذه المقالة هي ليست برأي قانوني

إن محتويات هذه الصفحات هي لمعلوماتك العامة واستخدامك العام فقط، وتخضع هذه المحتويات للتغيير بدون إشعار. نحن لا نقدم أي تعهد أو ضمان لدقة المعلومات والمواد المشمولة في هذا المستند وقد تحتوي على غلط أو أخطاء وعليه نحن نخلى، وبشكل صريح، طرفنا من أية مسؤولية مترتبة عن أي غلط أو أخطاء لأقصى حد مسموح به بموجب القانون. إن استخدامك لأية معلومات موجودة في هذا المستند هو على مسئوليتك الخاصة، وبدون تحمل أية مسؤولية من طرفنا. تقع عليك وحدك مسؤولية التأكد من أن أية معلومات متوفرة من خلال موقع الإنترنت تلي وتوافق مع متطلباتك المحددة ان. الوثائق المنشورة عبر هذا الموقع متاحة فقط للتحميل و لا يجوز نقل أو استنساخ أي وثيقة من هذا الموقع الى موقع اليكتروني آخر.

و لمزيد من الاستفسار حول هذه المقالة الرجاء التواصل معنا علي:  
[info@almadanilaw.com](mailto:info@almadanilaw.com)

الرياض

مكتب رقم 11

عمارة الراجحي طريق صلاح الدين الايوبي (الستين) الملز

ص.ب: 10083، الرياض: 11433

هاتف: +966 (11) 479 1355 | فاكس: +966 (11) 4783171

جدة

مكتب رقم 2601

الاندلس بلازا 7113 طريق الملك فهد حي مشرفة

ص.ب: 9078، جدة: 23336

هاتف: +966 (12) 639 9939

